تتمة المقال المنشور على الصفحة الاولى بعنوان :

أبعد من حرية الفكر

عباس بيضون

. فما يصل إليه سجال حربي هو قتل الرأي الآخر بأي طريقة ليست النقاش بالتأكيد. نتذكر اللحظة التي يخرج فيها ميثاق الشرف إلى النور وننتظر أن يكون دعوة إلى إخراج النقاش من المطب الحربي الأهلي لاحترام الرأي بمقارعته بالحجة والرأي، لا قتله والنيابة عنه بالتقويل والشائعة والتشهير الشخصي. ننتظر أن يكون الميثاق دعوة لاستقلال الفكر والثقافات عن المنازعات الأهلية. لكن الميثاق يعمر بإيمان ؟مطلق؟، ويشجب شجباً ؟مطلقاً؟، ماذا، لجوء أي مواطن عربي لمقاضاة صاحب رأي. تعميم ؟المواطن العربي لا يخفي شيئاً، فليست المحاكم التي حكمت بسجن عارف دليلة وميشال كيلو هي المقصودة، وليست المحاكم العربية الأخرى التي هي عصا أخرى في يد السلطة الديكتاتورية أو نصف الديكتاتورية هي المقصودة. المقصود هي المحاكم التي تقاضي فعلاً، والتي تنظر في دعاوى ولا تقيم هي دعاوى، والتي تحكم القانون في النزاعات وتفصل فيها بمقتضاه. المقصود هو المحاكم في مثالها الشرعي والقانوني. لا نفهم معنى كل هذا الإيمان والشجب ضد لجوء الناس إلى العدل الذي يحكم لهم أو عليهم بموجب شريعة جامعة. كنا فهمنا لو أن الميثاق كان ضد استخدام المحاكم من قبل الاستبداد، أو ضد الرقابة مثلاً وهي قد تغدو تعسفية، لكن المحاكم، كما يفترض، تحكم بالعدل والقانون. يمكننا أن نستشعر هنا أن ميثاق الشرف وموقعيه يعارضان حرية الفكر بالقانون والعدل، ويعتبران أن من حقها تجاوزهما. تلك هي واحدة من مقدمات العيش خارج القانون، فما نطلبه للرأي قد نطلبه لسواه فإذا كان مثال حرية الفكر وقوته السباحة خارج القانون فلماذا لا يكون هذا مثال أمور أخرى في المجتمع؟ ولماذا لا تكون السباحة خارج القانون هي مطلب كل حرية وكل نضال وتقتضي (الشجب المطلق) للمحاكم والقوانين واللجوء إليها. أما حرية الفكر في الميثاق فهي حسب توصيفها لا تقف عند الرأي والمعلومات بل تخوض ؟أيضاً؟ في السير، وبحسب الميثاق فهي مهما كان مضمونها (لو كانت افتراء أو كذباً أو تقويلاً) ومهما كان المدعى عليه والمدعي فإن اللجوء الى المحاكم ممنوع. نطمئن الميثاقيين أن المحاكم اللبنانية المقصودة وحدها لا تستطيع في هذه الأيام أن تحصر أو تحاصر النقاش الأهلي المفلت من عقاله ولا أن تقف عند كل افتراء وتقويل وتشهير. نطمئنهم لكن ما الحاجة الى انبراء هذا العدد الكبير من المثقفين لدعم انفلات النقاش الأهلي من عقاله، وفوران التحريض والاتهام والتشييع (من الشائعة). ما الحاجة إلى دعم هذا العدد للنقاش الحربي وقتل الرأي. الفكر (لا يجابه إلا بالفكر والحقائق لا تدحضها إلا الحقائق) هذا إذا كان الفكر فكراً والحقائق حقائق، ماذا لو كان الفكر تخرصاً والحقائق كذباً. كيف يمكن دحضها بالفكر وحده؟ أعلى المتهم (بفتح الهاء) أن يقيم البينة أم على المتهم (بكسر الهاء). ليس على الثاني بحسب الميثاق إلا أن يطلق تهمته على غاربها (جاسوس أو مباع أو خائن، لص(وعلى الأول المسكين أن يثبت، وما هو السبيل الى ذلك، انه ليس جاسوساً ولا مباعاً ولا لصاً. أي بينة يستطيع أن يقيمها ليدحض التهمة (هل على المتهم بالجاسوسية ان يحصل على افادة من المخابرات المركزية لعدم انتمائه اليها، وهل على اللص ان يبرز وصل امانة من جهة غير مسماة)؟ هكذا تنقلب الأمور عند الموقعين ويفوتهم أن المسألة أبسط، على المتهم (بكسر الهاء) أن يقيم البينة ولا سبيل لذلك إلا بعرضها على المحاكم.

إننا أمام منطق يتعدى الميثاق. إنه منطق يسعى إلى إخراج العملية الاجتماعية كلها من نطاق الدولة والقانون، ولا يملك تجاه هذين إلا الضيق والشعور بعطالة الاثنين، وعليه فإن قانون الميثاق هو القانون الطبيعي، ترك النزاع على غاربه واستبداله بالقانون. ويفوت الموقعين أن المسألة ليست مسألة دعوى صغيرة ولا مقالاً في مجلة، فما يسمونه رأياً هو مادة الحياة السياسية والنزاع الأهلي، وإذا أبيح فيه الافتراء والتشهير والإشاعة على ألسنة المثقفين فهذا يعني أن الحرب نفسها أبيحت وباتت قانوناً ونظاماً ولو بوسائل أخرى.

لا يعنيني كثيراً أن يكون الميثاق على خلفية دعوى فخري كريم على مجلة الآداب. أسلم مع الموقعين بأهمية مجلة الآداب ولا تعني لهم أكثر مما تعني لي. إنها دعوى وللقضاء أن يحكم فيها بالقانون، لكن الموقعين عجلوا إلى (دحض الفكر بالفكر) فأيدوا مقالة سماح إدريس ضد فخري كريم وأصدروا حكمهم قبل القضاء، واذا أمكن الوصول الى هذه الخاتمة السعيدة من دون أي (مجابهة(ومن دون مقابلة (الحقائق) بـ (الحقائق) فما الحاجة الى الميثاق اصلا ما دام لدى الموقعين هذه المقدرة فما الداعي لكل هذا الشجب والخوف على حرية الفكر؟!

التقى أمين بغداد ووفد علماء الدين والسفير البريطاني

طالباني يدعو إلى تعميق العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة

بغداد/ المدى

بحث رئيس الجمهورية خلال لقائه عدداً من المسؤولين والسفراء القضايا التي تهم الجوانب السياسية والخدمية والاجتماعية في العراق.

استقبل الرئيس جلال طالباني وفد أمانة العاصمة بغداد ضم السادة الدكتور صابر العيساوي أمين بغداد وعطية العكيلي الوكيل الاداري ونعيم الكعبي الوكيل البلدي وابراهيم مصطفى الوكيل الفني والمدراء العامين والمستشارين .

واشاد الرئيس بجهود العاملين في الامانة من اجل تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين وتطوير بغداد العاصمة ، مشدداً على ان بغداد تستحق كل الاهتمام والرعاية الضرورية .

وألقى طالباني الضوء على الآليات التي من شأنها ان تساهم في أزدياد واردات أمانة بغداد. و اشار في هذا السياق الى ضرورة تعاون المواطنين مع مؤسسات الدولة الخدمية الى جانب اهتمام الإعلام بضرورة اطلاق حملة توعية موسعة من اجل تعميق العلاقة بين المواطن والمؤسسات الخدمية لكي يضطلع المواطن بدوره المسؤول في مساندة إنجاح خطط الحكومة وإنجاز مشاريعها .

وصرح الدكتور صابر العيساوي أمين بغداد في مؤتمر صحفي عقب انتهاء اللقاء: انه تم استعراض جميع المشاريع التي انجزت عامي (٢٠٠٧و٢٠٠٦) وتم تسليم نسخة من هذه الانجازات مع خطة للسنوات الأربع القادمة مع خطة تفصيلية لسنة (٢٠٠٨) ومع اكثر من مليار دولار سنبدأ بأكثر من (٢٥) مشروعاً استراتيجياً مع مشاريع صغيرة و كبيرة تخص العاصمة بغداد.

وحول طلب أمانة بغداد لمبلغ(٦٠) مليار دولار لإعادة إعمار جميع مرافق بغداد قال الدكتور العيساوي :الكل يعرف انه منذ عام ١٩٥٨لم ينفذ أي مشروع استراتيجي في مدينة بغداد او أي مشاريع صغيرة فكل البنى التحتية من طرق و جسور و مجاري الصرف الصحي والاماكن السياحية و الترفيهية و كل مايخص العاصمة فإن عمره التصميمي قد انتهى و بالتالي فكل هذه المشاريع تحتاج الى تجديد ، فوضعنا خططاً بالاشتراك مع القطاع الخاص من خلال حزمة من المشاريع و بالاستفادة من قانون الاستثمار ، فمشروع ماء الرصافة والذي كلفته لوحده (٣) مليارات دولار وصل الى مراحل متقدمة لإحالته الى احدى الشركات العالمية المتخصصة ليكون الحل الامثل لمشكلة العجز الحاصل في ماء محافظة بغداد وحتى عام (٢٠٣٠) ، كذلك الأنفاق والتقاطعات المجسرة و طرق جديدة و طرق سريعة و اعادة النظر للتصميم الاساسي لمدينة بغداد والكثير من الخطط مضيفاً انه وخلال اربع سنوات سيتم تنفيذ تلك المشاريع من خلال تخصيصات مالية ضخمة و من خلال دعم الحكومة و مجلس محافظة بغداد و هذه دعوة من خلالكم الى كل الشركات المتخصصة والتي بدأت تتوافد على أمانة بغداد لتقديم عطاءاتها للمساهمة في بناء بغداد.

من جانب آخر استقبل رئيس الجمهورية وفداً من علماء الدين الافاضل ضم سماحة السيد محمد الحيدري عضو مجلس النواب والدكتور احمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني والدكتور محمود العيساوي إمام و خطيب و رئيس الحضرة الكيلانية والدكتور محمود الصميدعي وكيل رئيس الديوان للشؤون الدينية و الدكتور اسماعيل علي وكيل رئيس الديوان للشؤون الادارية والشيخ عبدالرحيم الزهيدي والدكتور فؤاد المقدادي والسيد احمد المكي.

واطلع الوفد رئيس الجمهورية على الاستعدادات الجارية لانعقاد مؤتمر اتحاد علماء المسلمين في العراق والذي من المقرر ان ينعقد في بداية شباط القادم في مدينة السليمانية ، معبرا عن تقديره العالي للدعم الذي قدمه الرئيس طالباني لاتحادهم .

ومن جانبه بارك رئيس الجمهورية خطاهم ووصفها بالخطوة المباركة والتأريخية على طريق تحقيق الوحدة الوطنية والوفاق والوئام والتآخي المطلوب بين جميع الاطياف العراقية .

وأبدى الاستعداد الكامل لتقديم كل أنواع الدعم لانجاح هذا المؤتمر التأريخي ، مشيرا الى ان هذه الخطوة أداء ضروري للواجب الديني والوطني والانساني والاسلامي ، و شدد على ان انجاح هذا المؤتمر سوف ينعكس بشكل ايجابي على الوضع العام في العراق وان هذه الخطوة الشجاعة لديها صدى كبير في البلدان العربية والاسلامية نحو توحيد صفوف علماء المسلمين في العراق عرباً و اكراداً، شيعة وسنة و تركماناً .

كما شدد الرئيس على اهمية تأثير دور علماء الدين في محاربة الفكر التكفيري والارهاب الاجرامي و في توحيد الصفوف وترسيخ التآخي الوطني بين كافة المكونات العراقية .

المصادقة على انضمام العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة لتغيّر المناخ

بغداد/ المدى

صادق مجلس الرئاسة على انضمام العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لتغير المناخ وبرتوكول كيوتو الملحق بها.

وقال بيان صادر عن المجلس امس الجمعة ان المادة الاولى في القانون نصت على انضمام العراق الى اتفاقية الامم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المبرمة في نيويورك في ٩ آيار ١٩٩٢ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢١ آذار ١٩٩٤ وبرتوكول كيوتو الملحق بها المبرم في كيوتو في ١١ كانون الاول ١٩٩٧ الذي دخل حيز التنفيذ في ١٦ شباط ,٢٠٠٥ واضاف البيان ان الاسباب الموجبة لهذا القانون هو لأهمية انضمام العراق الى اتفاقية الامم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، ولغرض مشاركة المجتمع الدولي في تثبيت غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطر من جانب الانسان في النظام المناخي شرع هذا القانون.

من جانب آخر صادق مجلس الرئاسة، على قانون التعديل الرابع لقانون إصلاح النزلاء والمودعين.

وجاء في المادة الاولى بحسب بيان صادر عن رئاسة الجمهورية، ان نص البند (رابعا) يلغى من المادة (١٠) من قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨١ ويحل محله، (ان يكون متزوجا، ولوزير العدل استثناء المتقدم للتعيين من هذا الشرط).

وبشأن الاسباب الموجبة للقانون، قال البيان "بغية قبول غير المتزوجين للتعيين بوظيفة حارس اصلاحية، ومنح وزير العدل صلاحية استثنائهم وقبول طلباتهم للتعيين، شُرع هذا القانون".

الهايس : مجالس الصحوة والانقاذ في الأنبار تتمسّك بالعلم القديم

بغداد/ اصوات العراق

قال رئيس مجلس إنقاذ الأنبار حميد الهايس، الجمعة، إن مجالس الصحوة والإنقاذ في الرمادي اتفقت على عدم إنزال العلم الحالي من فوق مقراتها.

واضاف الهايس أن " مجالس الصحوة والإنقاذ في الرمادي إتخذت قراراً بعدم إنزال العلم الحالي من فوق مؤسساتها" مشيراً الى وجود مداولات بين مجالس إنقاذ الانبار والصحوة في الرمادي مع نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من أجل التباحث بهذا الامر.

وأضاف الهايس أن هناك لجنة مشتركة تضم مجالس الصحوة والإنقاذ ستذهب الى رئيس الوزراء نوري المالكي الاسبوع المقبل لبحث هذا الموضوع، وقال إن "ماتقرره الحكومة بعد هذه المباحثات سنعمل به" .

وانتقد الهايس إقرار علم جديد للعراق في هذه المرحلة، وقال إن" هناك مشاكل كثيرة يمر بها العراق يجب ان تحظى بالأهمية مثل الخدمات والأمن والإعمار".

وأضاف " لابد من أن تجتمع الكتل السياسية على وحدة العراق وبنائه وليس إقرار علم جديد.

وكان مجلس النواب قد صوت، الثلاثاء الماضية، باغلبية الحضور، على مقترح تعديل العلم العراقي الذي يقضى برفع النجوم الثلاث من العلم القديم وإبقاء عبارة (الله أكبر)، وصوت على المقترح ١١٠ أعضاء بالموافقة من بين ١٦٥ عضواً.

رئيس اللجنة الأمنية بالديوانية يؤكد جاهزية المحافظة لتسلّم الملفّ الأمني

الديوانية/ باسم الشرقي

أكد حسين البديري رئيس اللجنة الأمنية في الديوانية جاهزية محافظة الديوانية لتسلم الملف الأمني بداية العام الجاري. وهي تتمتع بجاهزية بنسبة ٨٠٪ .

واضاف البديري أن الأجهزة الأمنية وقوات الجيش العراقي مستعدة لتسلم الملف الأمني بداية هذا العام من القوات متعددة الجنسية في بداية هذه السنة.

مشيراً الى عقد اجتماع موسع مع مديرية شرطة الديوانية والفرقة الثامنة للجيش العراقي في الديوانية، تم التداول فيه في كل ما يتعلق بالملف الأمني، وما يضمن مسك الأرض وزمام الأمور بعد تسلّم الملف الأمني، وتابع: وضعنا عدداً من الشروط لإدخال ذلك حيز التنفيذ، وهي تسليح الجيش والشرطة بما يحتاجه قادة الجيش والشرطة ومسك الأرض وإكمال المراحل الأخرى لعملية وثبة الأسد، فهذه المحاور الثلاثة هي المحاور الأساسية لتسلّم الملف المني.

من جهة أخرى قال البديري" أن قوة من شرطة الطوارئ عشرت، أمس على ١٠٠ لوحة تسجيل تعود لسيارات مسروقة إضافةً إلى العثور على كميات كبيرة من الأسلحة والاعتدة المختلفة فضلاً عن صواريخ مورتر وقذائف هاون وقاذفات اربي جي وأسلحة متوسطة وخفيفة وأنواع من الاعتدة المختلفة.

التعليم العالي تدين استمرار المسلسل الظلامي لاغتيال الكفاءات العراقية

بغداد/ المدى

دانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استمرار المسلسل الظلامي الذي لا يستهدف الكفاءات والنخب العلمية والابداعية العراقية فحسب، بل وحاضر العراق ومستقبله.

واكدت مجدداً إصرار الاسرة الجامعية على مواصلة البذل والعطاء لإعداد جيل مسلح بالعلم والمعرفة وإعلاء شأن الوطن.

جاء ذلك في بيان استنكار اصدرته بشأن الجريمة التي راح ضحيتها عميد كلية طب الاسنان في جامعة بغداد (د.منذر مرحج راضي) الاربعاء الماضية.

وجددت الوزارة في بيانها مناشداتها الجهات المعنية كافة بضرورة اتخاذ موقف تاريخي مسؤول لوقف هذا النزف لأهم ثروة عراقة والكشف عن الجناة وإحالتهم على القضاء.

مفوضية اللاجئين تطلب (٢٦١) مليون دولار لمعالجة العراقيين نفسياً

بغداد/ المدى

ناشدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة المجتمع الدولي توفير مبلغ ٢٦١ مليون دولار يخصص جزء منه لعلاج اللاجئين العراقيين من الأمراض النفسية في الدول التي ضيفت ملايين العراقيين.

وقال تقرير صدر عن المفوضية تلقت (المدى) نسخة منه أنه "يوجد حاليا نحو ٢,٢ مليون عراقي مشرد داخليا بينما يوجد نحو مليونين آخرين في الدول المجاورة."

واضاف التقرير ان "المفوضية تقوم بالتعاون مع شركائها بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين، بما في ذلك تحويل المرضى إلى العيادات النفسية والمصحات العقلية. كما تعمل المفوضية مع المتطوعين لدعم الأسر التي يعاني أفرادها اضطرابات نفسية."وكانت المفوضية قد أجرت مسحاً على اللاجئين المسجلين في سوريا ما بين ٣١ تشرين الاول و٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧ بين أن "اللاجئين تعرضوا لأنواع عديدة من التعذيب بما في ذلك الضرب والصدمات الكهربائية والحرق والاغتصاب، وكانت معظم الاعتداءات من قبل المجموعات والميليشيات المسلحة."

وطالب التقرير بزيادة الحماية "بين كل المجتمعات في العراق لإنهاء التعذيب ووضع برامج لمعالجة الصحة العقلية للاجئين العراقيين والمشردين داخليا."

الحسناوي يوقّع اتفاقية تعاون مع منظمة الصحة العالمية

بغداد/ المدى

وقعت وزارة الصحة مع منظمة الصحة العالمية إتفاقية ثنائية خاصة بتنفيذ البرامج الصحية لعامي ٢٠٠٨-2009 ، ووقع الاتفاقية عن الجانب العراقي وزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي فيما مثلت الدكتورة نعيمة القصير منظمة الصحة العالمية.

وتشمل الاتفاقية تنفيذ الكثير من البرامج والنشاطات الصحية المعتمدة في مجالات تعزيز الصحة العامة والرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض الإنتقالية والامراض المزمنة والبرامج الخاصة بالقضاء على الأمراض السارية وسبل تعزيز البرامج الخاصة بتأمين الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية في المراكز الصحية وتعزيز الخدمات الصحية في مجالات تنظيم الأسرة العراقية فضلا عن سبل تطوير البرامج الصيدلانية وبما يؤمن تنظيم الخدمات الصحية في المستشفيات.

وزير التجارة يبحث سبل التعاون مع السفير الكندي

بغداد/ المدى

إلتقى وزير التجارة عبد الفلاح حسن السوداني سفيرة كندا مارغريت هوبر في العراق برفقة المستشار السياسي والاقتصادي.

واستعرض السوداني الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال تطوير الإقتصاد العراقي وتطوير علاقات العراق الإقتصادية والتجارية مع العالم من خلال فتح الملحقيات التجارية إضافة الى الدور الذي تضطلع به من خلال توفير مفردات البطاقة التموينية التي توزع على العراقيين في مختلف محافظات البلد.

وشدد الوزير على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية في مجال الاستثمار وإصدار تشريعات تجعل الاقتصاد العراقي قادراً على لعب دور أكبر في الإقتصاديات العالمية.

فيما اعربت هوبر عن استعداد بلدها والشركات الكندية للمشاركة في حملة الإعمار التي يشهدها العراق، إضافة الى الدعم الذي تقدمه الحكومة الكندية للعراق إقتصادياً وسياسياً.

السجن ٦ سنوات لـ(١١) أفغانياً وإيرانياً دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة

واسط/ الوكالات

أصدرت محكمة الجنايات الخاصة في واسط، أحكاماً بالسجن ست سنوات على ١١ شخصاً يحملون الجنسيتين الأفغانية والايرانة بتهمة دخول الاراضي العراقية بصورة غير شرعية.

وقال مصدر أمني إن "محكمة الجنايات في واسط أصدرت الخميس حكماً بالسجن مدة ست سنوات على ١١ شخصاً يحملون الجنسيتن الافغانية والايرانية كانوا قد دخلوا الأراضي العراقية من جهة قضاء بدرة الحدودي بصورة غير رسمية قادمين من الأراضي الإيرانية".

وأضاف أن "خمسة من الذين صدرت بحقهم الاحكام يحملون الجنسية الافغانية ويحمل الآخرون الجنسية الايرانية" مبيناً أن "المحكومين دخلوا الاراضي العراقية في اوقات مختلفة من العام الماضي واحيلوا الى القضاء بتهمة تجاوزهم الحدود بصورة غير شرعية وصدرت بحقهم الاحكام القضائية طبقاً للقانون العراقي".

واشار المصدر الى ان "الاشخاص الذين صدرت بحقهم تلك الاحكام اعترفوا بتجاوزهم الحدود الدولية للعراق تحت ذريعة زيارة العتبات المقدسة في مدينتي كربلاء والنجف لكن القوات الامنية قبضت عليهم وأودعتهم السجن قبل صدور الحكم عليهم".

جريدة يومية سياسية
تصدر عن
مؤسسة المدى
للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

بغداد . شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ – بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان . اربيل . شارع برايتي

دمشق . شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ -٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩

بيروت –الحمرا –شارع ليون
بناية منصور . الطابق الاول
تلفكاس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
توزيع وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا : بغداد/ كردستان/ دمشق / بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL-MADA

General Political Daily
Issued by: Al-Mada Establishment for Mass Media, Culture & Art